

## رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة

عبدالفتاح علي الرشدان\*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التنمية ومعرفة الواقع التنموي في الوطن العربي، ثم بيان معنى التبعية وأسبابها والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها، وأخيراً ناقشت الدراسة مفهوم التنمية المستقلة والاستراتيجية التي تقوم عليها وقدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيقها.

يلاحظ المتابع للكتابات التي تناولت موضوع التنمية العربية، طبيعة المشكلة التي انتابت ذلك المسار والشكوك والغموض الذي يدور حول قضية التنمية، إن من حيث المستويات التي فُسرَت من خلالها عملية التنمية أو من حيث المخاطر والمؤثرات والعوائق التي تواجه هذه المجتمعات. ذلك أن الإنجازات التي تحققت بعد مضي عقود على التجارب التنموية العربية لا تمثل ما يمكن اعتباره قاعدة تنموية يمكن الاستناد إليها للانطلاق نحو آفاق تنموية أكثر رحابة وأشد صلابة. وفي ضوء هذه المعطيات، هناك مجموعة من التساؤلات التي يمكن طرحها: ما التنمية العربية؟ وهل هي تنمية فعلاً؟ وهل يمكن أن تحدث التنمية في البلاد العربية في إطار قطري أم في إطار إقليمي؟ ما المشكلات التي تعترضها وما العمل من أجل المستقبل؟ وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال: توضيح مفهوم التنمية والواقع التنموي العربي بشكل خاص، بيان معنى التبعية وأسبابها في الوطن العربي، وكذلك المخاطر التي تؤدي إليها، مناقشة مفهوم التنمية المستقلة والاعتماد على الذات بإيجاز، وعرض الأسباب والشروط اللازمة لتحقيقها ثم معرفة الاستراتيجية التي تقوم عليها التنمية المستقلة في ظل الأوضاع الراهنة، وإزالة اللبس حول المقصود بالاعتماد

\* أستاذ مشارك (Associate prof.) بقسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

على الذات في علاقته بالاقتصاد العالمي، واقتراح استراتيجية عربية مستقبلية للتنمية المستقلة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من المنطلقات التالية: (1) الأهمية التي يتمتع بها موضوع التنمية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ذلك أن حوالي 75% من سكان الأرض يعيشون تحت ما يمكن أن يسمى مستوى الكفاية في المعيشة، والجزء الأكبر من الوطن العربي لا يخرج عن إطار هذه المعاناة. (2) الوضع المتردي الذي يعيشه الوطن العربي من حيث الانقسام والتجزئة والانكفاء القطري، وخيبة الأمل بسبب ضعف وهشاشة الإنجازات التي حصلت بعد مضي عقود عدة من محاولات التنمية ثم ازدياد التبعية للخارج، وما يترتب على ذلك من اختراق للأمن القومي العربي. (3) التطورات الدولية الجديدة التي تجاذبت العالم الثالث والوطن العربي، وكان أبرزها نهاية الحرب الباردة، وانهار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي. فقد أدت هذه التطورات إلى إيجاد مزيد من الضغوط على الوطن العربي من أجل تقليل الدور الاقتصادي للدولة وفتح المجال الاقتصادي أمام رأس المال الغربي، ثم حرب الخليج الثانية وما أبرزته من الطابع العالمي الجديد للهجمة الرأسمالية الأمريكية وما تفرضه من تهديد للوطن العربي وتعميق للاعتماد على الدول الرأسمالية.

وتعتمد هذه الدراسة في منهجها على الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك عن طريق الاستعانة بالمقتنيات المكتبية المختلفة مثل الكتب والدوريات والوثائق الرسمية، بالإضافة إلى استخدام الأرقام والجداول والإحصائيات والنسب المئوية التي تسهم في توضيح بعض القضايا التي تطرحها الدراسة وتدعيمها. وسوف تغطي الدراسة في مناقشتها للتنمية العربية الفترة الزمنية خلال العقدين الأخيرين.

### مفهوم التنمية

شغلت قضية التنمية جمهور الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولا تزال، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالنظريات التي نشأت في الخمسينيات من هذا القرن لدراسة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث، حيث نظرت نظريات التنمية والتحديث التي أدت إلى التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية أثر قيام الثورة الصناعية نظرة إيجابية تفاؤلية، باعتبارها الركيزة التي قامت عليها المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة. وحاولت هذه النظريات معالجة مسألة التنمية في دول العالم الثالث من خلال المنظور الغربي الذي غني بدراسة كيفية تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية إلى الخصائص العصرية التي تم تحقيقها في الدول الأوروبية.

لقد تركز اهتمام نظريات التنمية والتحديث على إبراز المعالم التفصيلية لمظاهر الحضارة الغربية، ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية الذي اتبعته الدول الغربية والذي بني على أساس الديمقراطية والرأسمالية وكيف تمخض عنه نجاح الدول الأوروبية في تطوير أنظمتها الديمقراطية، وبناء مؤسساتها السياسية وذاتياتها الوطنية، ثم تعزيز الأجهزة الحكومية المتخصصة والأنظمة التعليمية المتقدمة، والأحزاب السياسية، وإحداث قنوات واسعة ومتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية (Webster, 1984, 41-64). وتؤكد هذه المدرسة على وجوب سلوك الدول النامية الأسلوب الذي سلكته الدول الغربية المتقدمة، وتنادي بحلول اقتصادية تقوم على أساس من النمو لإعطاء إشارة الانطلاق لمسيرة التنمية، مسيرة تكون ماثلة لتنمية أوروبا وأمريكا الشمالية. وبالتالي فإن ما كان صالحاً للدول الغربية في القرون الماضية، يصبح تبعاً لهذه النظريات صالحاً للدول حديثة الاستقلال. ويظهر ذلك جلياً من نظرية روستو Rostow عن مراحل النمو الاقتصادي (Bill & Hardgrave, 1981, 60-64).

تفترض معظم نظريات التنمية والتحديث وجود نوعين من المجتمعات: التقليدية والحديثة، تتميز بخصائص مختلفة. وتتمثل عملية التنمية في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث المعاصر، وتنهض التفرقة بين المجتمعين «الحديث» و«التقليدي» على أساس دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والنفسية السائدة في كل منهما (محمد، 1983). وتعزو نظريات التنمية والتحديث تخلف البلدان النامية وإخفاقها في التطور والتنمية إلى عوامل داخلية خاصة بثقافة الدول النامية التقليدية وعدم امتلاكها للمصادر الكافية واقتدارها إلى الطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية، وكذلك لأسباب تقنية، منها زيادة عدد السكان المرتفعة والسريعة التي أنهكت جميع محاولات التنمية ومنها كذلك تخلف التصنيع، واتسمت هذه النظريات بإهمالها المطلق لتأثير الأبعاد الدولية والنظام الاقتصادي الدولي على ظروف التخلف في الدول النامية.

حظيت قضية التنمية باهتمام قادة ومفكري الدول النامية، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن هذه الدول كانت حديثة الاستقلال وتحقيق التنمية فيها قضية هامة وأساسية، بل إنها قضية حياة ومصير بالنسبة لشعوب هذه الدول. وبالتالي فإن هذه الدول مطالبة بتوفير أوضاع سياسية مواتية ومستقرة نسبياً حتى تستطيع أن تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا فقد بذلت محاولات وتجارب تنموية حديثة، ومع ذلك بقيت شعوب هذه المجتمعات تعيش مشكلة التخلف والمعاناة. وتشير النتيجة التي خرج بها عالم الاقتصاد السويدي «ميردال» بعد دراسات طويلة

إلى أن مشكلة التنمية في العالم الثالث، أبعد ما تكون عن الحل الآن من أي وقت مضى (هلال، 1982، 32). ويؤكد واقع العالم العربي في الوقت الحاضر ما قاله العالم السويدي، وهذا ما يشير إليه نادر فرجاني في وصفه لأوضاع العالم العربي بقوله «ثلاث حقائق تصدم العربي المتأمل في الثمانينيات في تطور الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين: إن الإنسان العربي يعيش واقعاً متردياً وإن هذا التردّي يزداد، وإن استمرار التردّي يدفع بالعرب إلى هوة سحيقة قد تجعل منهم أكثر شعوب البسيطة تخلفاً في القرن الحادي والعشرين (نادر فرجاني، 1984، 31).

شهدت العقود الثلاثة الماضية حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها لمعرفة جوانب النجاح والإخفاق التي حصلت في السنوات الماضية، وقد ظهرت دراسات كثيرة في إطار البحث في مشاكل التنمية في الوطن العربي. وعلى الرغم من اتفاق هذه الدراسات على ضرورة تحقيق التنمية في الوطن العربي، فمن الملاحظ أن هناك اختلافاً حول تعريفها، فمثلاً يقول أنور عبدالمك في مقاله: «تنمية أم نهضة حضارية»: «تعني التنمية الحضارية أول ما تعني الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الوطنية» (عبدالمك، 1978، 10) ويرى إسماعيل صبري عبدالله (1982، 54 - 55) أن التنمية الشاملة هي «عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتمضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري... وللتنمية أساس مادي وآخر فكري... والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته». كما يرى يوسف صايغ (1984، 100) أن عملية التنمية «تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول في الناتج القومي الفردي، لتتضمن تحقيق عدد من التبدلات الجوهرية في المعطيات والمؤسسات الاقتصادية والديموقراطية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية». ويقدم علي خليفة الكواري (1983، 4) تعريفاً آخر للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة على أساس أنها «عملية مجتمعية واعية موجهة لإحداث تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ويتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي». ويؤكد محمد لبيب شقير (1981، 24) أن التنمية «ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، يتزامن فيه تفعيل عوامل النهوض الداخلي واستثارة حوافز النضال ضد قوى المركز، الأمر الذي يجعل التنمية عملية لا تتم دون تحقيق درجة معينة من المشاركة الضرورية من قبل المجتمع وشرائه».

ويبدو من التعريفات المختلفة التي عرضنا لها في تحديد مفهوم التنمية أن معظم الكتاب العرب قد عبروا عن رفضهم للتطور التقليدي لعملية التنمية، باعتبارها مستوردة من النماذج والتصورات الغربية، وأن الإطار الذي تطوي عليه هذه التعاريف هو أن عملية التنمية تمتاز بشمولها وتعدد أبعادها وجوانبها، باعتبارها عملية تهدف إلى إحداث تغيير حضاري شامل تشارك فيه أبنية المجتمع كافة، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية على حد سواء.

في الواقع العملي، فإن النماذج التنموية التي طبقت في الوطن العربي كانت في أغلب محاورها وتوجهاتها مستوردة من دول أجنبية وليست مستمدة من اجتهادات ذاتية أو من قيم الحضارة العربية الإسلامية، إلا في القليل النادر. ولذلك فإن معظم البلدان العربية تعاني من التردد في اختيار طريق التنمية بالرغم من توافر البديل القومي وإمكاناته في دعم النموذج الخاص بكل منها، وذلك يعود إلى تبعثر الجهود وضعف التخطيط وعدم الوضوح في الرؤية. وقد قام كثير من المشرفين على التنمية في الوطن العربي بأخذ ما حدث في الغرب الرأسمالي قاعدة للتحليل وأساساً لفهم عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد، وللتنبؤ بمسارها في المستقبل وكأن التنمية جزء من تكوين عالمي متكامل ينبغي استيراده لا خلقه (Rosena, 1980, 81). ويشير «جاك لوب» إلى التحديات التنموية في العالم الثالث والوطن العربي باعتباره جزءاً منه بقوله «ويبدو أنه يسود الآن بين كثير من الاقتصاديين والقادة السياسيين إحساس بالقلق، وكثيراً ما يقال: إن ثلاثة عقود من النمو لم تسفر إلا عن نتائج مخيبة لآمال البلدان النامية، بل إنه يسود اعتقاد عام بأن الأعوام القادمة ستكون أكثر صعوبة»، ويرى أنه لا بد من مطلبين أساسيين: 1 - إعادة النظر في أنماط التنمية التي تم اتباعها خلال التجربة السابقة ووضعها موضوع الارتياح 2 - تغيير الأسلوب الذي ستنبنى عليه أية استراتيجية تنموية جديدة، بحيث يتم تحديد الاختيارات والأهداف والأساليب بقدر أكبر من الدقة والموضوعية (جاك لوب 1986، 6 - 8).

ويمكن القول بأن التنمية العربية قد اتسمت بما يلي: الاهتمام بعملية الإنفاق العسكري لدرجة استنزاف القدرات والإمكانات المتوافرة، والإهمال الكبير للقطاع الزراعي والتركيز على قطاع الصناعة من دون تهيئة الإمكانات اللازمة لذلك، والانفتاح الاقتصادي الكبير نحو استيراد السلع الاستهلاكية، والاعتماد على تصدير المواد الخام والثروات المعدنية، والتركيز على تنمية المدن وتطويرها على حساب المناطق الريفية والصحراوية، واتساع الفجوة بين المطلوب والمتاح من الاحتياجات الأساسية (المواد الغذائية) لأغلب مواطني البلاد العربية.

## المشكلات والتحديات التي تواجه التنمية العربية

- غلبة التوجه القطري في التنمية العربية: اتسمت معظم محاولات الدول العربية في تحقيق عملية التنمية وبناء هيكلها الاقتصادي بالقطرية والسعي المنفرد دونما تنسيق مع بعضها، وكان الاعتقاد الغالب أن التنمية مسألة يجب تحقيقها دون انتظار لتحقيق الوحدة السياسية. وقد أغفل العرب بذلك البعد القومي للتنمية، بالرغم من أهميته وضرورة الاهتمام به في عملية التنمية، وما يمكن أن يحقق من مكاسب بفضل ما يحققه من مصلحة لكل دولة في حد ذاتها، وكذلك ما يمكن أن يحققه من مصلحة عامة لجميع الدول العربية مجتمعة، كون هذه الدول تشترك جميعاً في حاجات ومطالب اجتماعية وثقافية واقتصادية وأمنية، تحتم العمل بشكل جماعي من أجل تلبيتها ضمن إطار قومي، (يوسف صايغ 1984، 107). ومن المؤسف أن التطورات والتحولات التي شهدتها العالم العربي منذ حصول دوله على الاستقلال لم تمكنه، عملياً، من تعميق تنميته المستقلة، فكل بلد عربي مدمج في السوق الرأسمالي العالمي بعيداً عن الأقطار العربية الأخرى.

- نقل التكنولوجيا الجاهزة دون البحث عن التكنولوجيا الملائمة: قامت معظم الدول العربية وفي إطار سعيها لتحقيق التنمية، بنقل التكنولوجيا الحديثة الجاهزة من الدول المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية عملية شاملة مرتبطة بالبيئة والمجتمع، وأنه لا يجوز الانبهار بأحدث ما وصل إليه العالم من تكنولوجيا متطورة وإنما يجب اختيار التكنولوجيا الملائمة للظروف السائدة في البلاد العربية. كما يقول أنطوان زحلان (1981) «إن من الممكن شراء ما تنتجه العلوم والتكنولوجيا غالباً بأسعار باهظة، أما نشاط العلماء فبالإمكان تمويله ودعمه، ولكن ليس بالإمكان شراؤه». وقد دفعت الدول العربية نتيجة نقلها للتكنولوجيا الجاهزة، في منح الاحتكارات الدولية للتكنولوجيا وبخاصة الشركات المتعددة الجنسية والتي تباع من التكنولوجيا ما يخدم مصالحها على المدى البعيد (جبر 1979، 21)، إن افتقار الأقطار العربية للخطط اللازمة لامتصاص التقنيات الغربية يجعلها تعتمد على ما تقرره تلك القوى بإرادتها، حيث المشاريع الاستثمارية التي يصممها الغرب ويقوم بتنفيذها، وما أدى إلى جعل التكنولوجيا تظهر وكأنها جسم غريب داخل المجتمع، وما يزيد الأمر سوءاً أنه وفي الوقت الذي تنهض الثورة التقنية المتطورة في المعلوماتية والالكترونيات الدقيقة والهندسة البيولوجية في العالم المتقدم، نجد ميدان العمل التكنولوجي في الوطن العربي يتسم بالتبعثر والضعف، فضلاً عن غياب السياسات التكنولوجية الملائمة في الوطن العربي.

- الفجوة الغذائية في الوطن العربي: لقد أدى تزايد السكان إلى ازدياد الطلب على السلع والمنتجات الغذائية بشكل يفوق معدلات نمو الإنتاج من هذه السلع. ولجأت الدول العربية إلى الاستيراد من الدول الأجنبية من أجل تأمين حاجتها من السلع الغذائية. وترتب على زيادة استيراد الوطن العربي للمواد الغذائية من الخارج انخفاض ملموس في قدرة الدول العربية على الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حتى وصلت في مجملها عام 1987 إلى نحو 60% فقط. وهذه النسبة بطبيعة الحال تختلف من دولة إلى أخرى (العبداش 1991).

وتعاني الدول العربية من أزمة الغذاء بصورة واضحة إلى درجة أنها أصبحت مهددة بالمجاعة وسوء التغذية بالرغم من توافر الأراضي الزراعية والأيدي العاملة. وبالرغم من أن هناك 301 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، فإنه لا يتم زراعة سوى 47,4 مليون هكتار فقط من هذه الأراضي (شنوده 1985، 87)، ولا يعود الانهيار في الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وحسب، بل إنه في الغالب يعود إلى الفشل الواضح في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، وفي تركيز الاهتمام على المدن والصناعة وعدم الالتفات إلى الريف والقطاع الزراعي فيه. ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 أن أداء الصادرات من الدول العربية بشكل عام لا يزال دون المستوى المطلوب. ف فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي تعاني الدول العربية بصورة عامة من تنامي العجز التجاري الزراعي وارتفاع الفجوة الغذائية في السلع الغذائية الرئيسية، باستثناء الأسماك والفواكه والخضروات. ويبين الجدول (1) تطور الفجوة الغذائية العربية في الأعوام 1980، 1985، 1992، 1993. فيما يبين الجدول (2) واردات الدول العربية من السلع الغذائية للأعوام 1980، 1985، 1988، 1993.

إن استمرار المعاناة من الفجوة الغذائية في الوطن العربي قد أصبحت تشكل مصدر تهديد كبير للأمن القومي العربي، بحيث أخذت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الغذاء أداة للضغط على الدول العربية، التي تحاول قياداتها أن تنهج سياسات قومية تهدف إلى حماية مصالح شعوبها وتحسينها، بما يتلاءم والمصالح الأمريكية والغربية (ربيع، 1984، 60).

- ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار وغياب حقوق الإنسان: يتطلب تحقيق التنمية السليمة الشاملة والاعتماد على الذات مشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ إن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤوليات والأعباء المترتبة عليها (صايغ، 1984). ولكن السمة الغالبة في معظم الدول العربية هي ضالة المشاركة الشعبية وضعفها وعدم شعور المواطن بأهميته أو بدوره في صنع القرار أو حتى في اشتراكه بمنجزات ومكاسب التنمية.

ومن المعروف أن العالم الغربي يعيش مرحلة من الاهتمام بحقوق الإنسان وحقوق الجماعات في التعبير عن آرائها وثقافتها واهتماماتها، وكيفية ممارسة حقوقها بحرية وخاصة حق الإنسان في التعليم والمشاركة والعمل والمسكن والأجر العادل، بينما تعيش المسألة الديمقراطية في الوطن العربي أزمة متفاقمة، فما زالت حقوق الإنسان غير محترمة وما زالت المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية وكذلك النقابات والاتحادات المهنية تتسم بالضعف وعدم القدرة على الدفاع عن حقوق فئاتها أو التأثير على رسم السياسات العامة للدولة ولا يخفى ما لمؤسسات المجتمع المدني من دور مهم في توفير آليات ملائمة للمشاركة الشعبية في جهود التنمية والمساهمة في خلق الدافعية نحو الإنجاز عند الأفراد وتساعد في ترسيخ الانتماء المخلص للدولة ومشاريعها (خيري، 1994). ويقول سعد الدين إبراهيم (1985، 109) «إن مكونات المجتمع المدني هي الخليفة بضمان تحول مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات حقيقية، وهي الضامنة لتعظيم مشاركة الأفراد في صياغة حياتهم ومستقبل أبنائهم على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع القومي».

ولا بد من الإشارة إلى أمر يتعلق بحقوق الإنسان وهو مشاركة المرأة العربية في العمل والإنتاج وماله من تأثير على عملية التنمية حيث دور المرأة العربية ومشاركتها خارج المنزل ما زالوا ضعيفين ولا تتعدى نسبة مشاركة المرأة في العمل المأجور 15% سنة، (الملف الإحصائي، 1989) وهي نسبة منخفضة إذا قورنت بالمستويات الدولية، والتي تبلغ حوالي 25% في أمريكا اللاتينية، وهي في شرق آسيا وأفريقيا تبلغ حوالي 33% (نصر، 1985، 30).

- ضعف التجارة العربية البينية: تميزت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج: ويعود ذلك إلى القصور الهيكلي في بنية الاقتصادات العربية من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الموارد الأولية واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة بالإضافة إلى ضعف التنسيق والترابط بين الدول العربية. وتبين التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية أن مستوى التجارة بينها ضعيف جداً إذا قورنت بحجم التعامل التجاري العربي مع الدول الرأسمالية (مرسي، 1985، 88)، فمثلاً، في عام 1974/1975 كان نصيب الدول الصناعية حوالي 80% من مجموع التجارة الخارجية العربية مع الدول الأجنبية، بينما كانت نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1974:4،4% من إجمالي تجارتها مع العالم، وفي عام 1975 انخفضت النسبة إلى 4،2% (اسكندر، 1985، 78). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1985 إلى أزمة الاقتصاد العربي بقوله: «إن التجارة العربية البينية ما زالت تمثل الحلقة الأضعف في التجارة الخارجية العربية،



فهي لا تسهم بأكثر من 7% من الصادرات العربية الإجمالية، وبنسبة 8% من الواردات العربية الإجمالية لعام 1983 أي أدنى من المستوى الذي كانت عليه في سنة 1975». (التقرير الاقتصادي العربي، 1989). وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن الصادرات العربية البينية قد ارتفعت من 5% عام 1981 إلى 7,3% عام 1982، بينما زادت الواردات العربية البينية من 7,3% إلى 9,1% عام 1982 وبلغ نصيب الصادرات العربية البينية من صادراتها الكلية 8% عام 1988، ثم تقلص إلى 7,3% عام 1990، أما نسبة الواردات البينية إلى الواردات الكلية قد بلغت 9% عام 1990 (الأفندي، 1993، 12). ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995، أن أهم العوائق التي تعاني منها الاقتصادات العربية خلال عام 1994 وتتطلب المزيد من الجهد، هو عدم إحراز أي تقدم ملموس يذكر في إطار جهود الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي في ما بينها كمجموعة، كما تبرز ذلك التطورات في التجارة العربية البينية. فقد بقيت هذه التجارة على نفس مستواها المتواضع الذي ظلت عليه خلال العقدين الماضيين، إذ لم تتجاوز نسبتها إلى التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 10%. ويبرز الجدول (3) واقع التجارة العربية البينية في الفترة من عام 1989 - 1994.

- تخلف الصناعة: حاولت الدول العربية منذ حصولها على الإستقلال توجيه اهتمامها نحو الصناعة، إذ كانت الفكرة السائدة في الدول النامية أن هناك تلازماً بين التقدم والصناعة. وقد اتسمت جميع محاولات التصنيع العربية بالقطرية. ويبدو بعد مرور فترة ليست قصيرة من الزمن أن الدول العربية لا تزال متخلفة صناعياً، وأن التنسيق ما زال غائباً بين مشروعاتها الصناعية، هذا عدا أن منتجاتها لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي. إن الصناعات الثقيلة كالصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية والكيمائية وجميع الصناعات الأساسية بشكل عام ضئيلة جداً فضلاً عما يتبع ذلك من افتقار لسياسات تكنولوجية واضحة ومدروسة (مركز دراسات الوحدة العربية، 1985). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 إلى أنه وبالرغم من النجاح النسبي الذي تحقق في زيادة نسبة السلع الصناعية المصدرة في عدد من الدول العربية، فقد اتضح أن استجابة قطاع التصدير، وبخاصة بالنسبة للسلع الصناعية، للجهود المبذولة في الإصلاح الهيكلي لم تتم بالسرعة التي كانت متوقعة. وفي هذا الصدد فإن تقديرات عام 1994 تشير إلى انخفاض فائض الميزان التجاري للدول العربية خلال العام إلى أدنى مستوى له منذ عام 1989.

- الإنفاق العسكري: تشير الدراسات إلى أن الدول العربية قد أنفقت خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الحالي، أكثر من 667 بليون دولار، بالأسعار الجارية

على التسليح والمؤسسات العسكرية وحوالي 629 مليار دولار بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة لعام 1985. مع العلم أن التقديرات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات لا تشمل النفقات السرية، مثل صناعات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ولذلك فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري العربي خلال الفترة المذكورة قد تتجاوز 1000 بليون دولار. وبناء على ذلك فقد فاقت معدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت لكل البلدان العربية. ويجب الإشارة إلى أن هذا الهدر في الإنفاق يتم في الوقت الذي لا تزال معدلات الأمية بين الكبار في الوطن العربي تتجاوز 44%، وتصل بين النساء إلى 65%، ومعدلات وفيات الأطفال تقارب 70 لكل ألف طفل، ولا يزال قطاع واسع من الشعب العربي يفتقد الحاجات الأساسية، مثل توافر مياه الشرب النقية، ووسائل التصريف الصحية الحديثة والكهرباء (الفارس، 1993، 4-5). ويبين الجدول (4) التطور الزمني للإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار الصرف لعام 1985. وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن الإنفاق العسكري يشكل تكلفة اقتصادية صافية للقطار العربية، ويؤدي إلى مزيد من هدر الموارد، وبالتالي تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية للدول العربية مما يرتب آثاراً سلبية كبيرة على عملية التنمية بسبب التنافس بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة. وإذا كان من الخطأ تعريض الأمن الوطني للخطر بحجة العناية بالعدل الاجتماعي، فإنه ليس من المجدي أن تكون هناك سياسة عسكرية من شأنها تعريض المجتمع الذي وضعت للدفاع عنه للإفلاس (الفارس، 1993، 34).

- الظروف الدولية المستجدة: أسهمت الظروف الدولية الجديدة، بما عكسته من آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية، في زيادة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وخصوصاً مع سعي النظام الرأسمالي إلى السيطرة على العالم وعولمة الاقتصاد وجعله نظاماً واحداً، مما أدى وسيؤدي إلى ازدياد الهوة بين المركز والأطراف عن طريق الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية التي تحاول السيطرة على الإنتاج الوطني والثروات المتوافرة داخل الدول النامية. هذا فضلاً عن إقدام العديد من الدول العربية على اللجوء إلى القروض والمساعدات الاقتصادية الخارجية التي تؤدي حتماً إلى زيادة التبعية للنظام الرأسمالي.

لقد أدت قوى التغيير في الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى بروز صورة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمخض عن حدثين على المستوى العالمي، ويتمثل الحدث الأول في انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من انهيار الدعوة المناهضة للرأسمالية. ويتمثل الحدث الثاني في حرب الخليج الثانية وما أدت إليه من تكريس

وضعية أقوى دولة في العالم على الصعيدين العسكري والسياسي وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأحداث تعزز تقوية النظام الرأسمالي المركزي المطلق والنسبي في التكنولوجيا - المدنية والعسكرية - مقابل تهميش دول العالم الثالث والتي تعد الدول العربية جزءاً منها (عيسى، 1996). كما أن حرب الخليج الثانية وما تلاها من أحداث على مستوى الوطن العربي قد أدت إلى تضخيم الخلافات العربية والانقسامات داخل الصف العربي التي أصبحت تشكل عائقاً أمام العمل العربي المشترك.

### مفهوم التبعية

ظهرت مدرسة التبعية Dependency Theory في الستينيات من القرن الحالي في محاولة لتقديم مفاهيم مختلفة عن أفكار مدرسة التنمية، واهتمت هذه المدرسة اهتماماً كبيراً بتحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية، وبخاصة الانتكاسات الاقتصادية المتوالية في دول أمريكا اللاتينية (Andrew, 1985) ويقول «جيمس كاسبوراسو»: إن مفهوم التبعية يمكن استيعابه على أنه «مكون من عدة عناصر ومفاهيم تحليلية متشابكة، بحيث يكون الاتباع الخارجي وجهاً من أوجه التبعية وليس هو التبعية بمعناها الشامل» (Casporaso, 1981).

عرفت التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعاً له (Santos, 1970) وقد ركزت مدرسة التبعية على التمييز بين دول المركز Center، وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ودول الهامش أو الأطراف periphery وهي الدول المتخلفة التابعة لها (Chilcote, 1484). ويذهب أتباع هذه المدرسة إلى أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم كان على حساب التخلف المتزامن للدول التي استغل الغرب فائضها الاقتصادي، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بقيت دول الهامش تعيش ظروف التخلف. ويذكر Frank أن دول المركز لم تكن في السابق دولاً متخلفة كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، وإنما كانت دولاً غير متطورة، ونتيجة لتوسع النظام الرأسمالي الدولي وسيطرته فقد حققت دول المركز التطور في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف. (Frank, 1979).

وبالرغم من أن معظم الدول النامية، ومنها الدول العربية، قد حازت على استقلالها السياسي خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك لم يعنِ انتهاء السيطرة على خيارات هذه الدول، وبقيت الهياكل التي تضمن تبعيتها ودورانها في فلك التبعية (بودقة، 1981)، ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تقيد مستقبل العالم

الثالث وتجمده في خدمة الاقتصاد الإمبريالي. ومن هنا فإن التبعية الاقتصادية العربية هي نتاج العملية التاريخية لإدماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي بحيث خضعت هذه الدول إلى علاقة غير متكافئة مع الدول الرأسمالية، مما أسهم في نهب ثرواتها واستغلال شعوبها بشكل أخضع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية لصالح النظام الرأسمالي العالمي، (عبدالله، 1987).

يعود تكريس التبعية العربية للخارج لأسباب وعوامل تتعلق بالحقبة الاستعمارية والتي أسهمت في إفشال التجربة التنموية العربية. ويتضح ذلك من الحصار الاستعماري على تجربة محمد علي في مصر وتصفية كل الإنجازات التي قدمها، ثم بعد الاستقلال استمرت القوى الاستعمارية في إبقاء التجربة التنموية في البلاد العربية أسيرة الانشغال بهاجس الأمن القومي ومواجهة الحروب مع إسرائيل. كما أن النظام الاقتصادي العالمي أسهم في عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة محددة من الدول بحيث استطاعت أن تحافظ على تفوقها التكنولوجي، وخلقت جراء ذلك فجوة كبيرة بينها وبين الدول النامية بما فيها الدول العربية وما زالت هذه الفجوة مستمرة في الاتساع. وزاد في هذه الأسباب عدم نجاح الدول العربية في تطوير علاقاتها للاعتماد المتبادل بين بعضها، في جميع المجالات الاقتصادية وبخاصة التكنولوجية. فالسوق على مستوى الدولة الواحدة يبقى ضعيفاً ويجعل من عملية خلق التكنولوجيا أكثر تكلفة من استيرادها من الخارج (أمين، 1976)، في حين أدت النزعة القطرية التي تهيمن على معظم الدول العربية إلى انقسام الوطن العربي إلى دول الفائض ودول العجز، وهو ما شكل عائقاً في سبيل تطوير العمل العربي المشترك، وأبقى الاقتصادات العربية خاضعة بشكل كبير لتأثير الأسواق العالمية.

من عوامل تكريس التبعية أيضاً عدم وجود دور فاعل للنخب السياسية والمثقفة في الوطن العربي والضعف الذي اتسمت به في عدم القدرة على بلورة الإرادة الجمعية للتنمية المستقلة (عبدالمك، 1978)، وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحروب والنزاعات بين الدول العربية وإسرائيل وتهديدات الدول الأخرى (الفارس، 1993).

مجموع العوامل الآنف ذكرها كرسّت التبعية، بل أدت إلى تزايد اعتماد الدول العربية على القروض والمساعدات الأجنبية وما تؤدي إليه هذه القروض من ارتباط بعجلة الدول المانحة، كما كرسّت ارتباط الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من خلال شبكة معقدة من الشركات متعددة الجنسية (سعيد، 1986)، مما يؤدي إلى سيطرة القوى الأجنبية على إنتاج الخيرات الوطنية واستغلال قسط وافر من الإنتاج الوطني وتسيير القطاع الصناعي حسب مصالحها. وتشمل التبعية الغربية التبعية السياسية

والتبعية التجارية والغذاء والاستثمار الأجنبي والتبعية التكنولوجية. وهذه التبعية تجعل الوطن العربي مرتبطاً بل جزءاً مندمجاً داخل الشبكة العالمية للدول الغربية.

### مفهوم التنمية المستقلة

من الحقوق الأساسية المشروعة للإنسان أن يسعى في جهوده التنموية للوصول إلى مجتمع يوفر له حياة كريمة يمارس فيها انتماءه ووجوده وإنسانيته بصورة متوازنة من الفاعلية، والكفاءة الإنتاجية، والسلامة البدنية والنفسية، والشعور بالأمن والطمأنينة، في انسجام مع النظام الطبيعي للكون، ومع إمكاناته وقدراته، دونما استنزاف جائر للموارد أو تجاهل لمستقبل الأجيال أو تبعية أو استغلال للغير. والتنمية المقصودة هنا هي التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. ويقوم مفهوم التنمية المستقلة على أساس التقليل من الاعتماد على الجهات الخارجية في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وتختلف عملية التنمية المستقلة باختلاف طاقات المجتمع وقدراته وما يتوافر له من إمكانيات وموارد طبيعية وبشرية. كما أن التنمية المستقلة تختلف عن نموذج إحلال الواردات Import - Substitution الذي حاولت بعض الدول العربية مثل سوريا ومصر والجزائر، تطبيقه في فترة الستينيات. ويعتمد نموذج إحلال الواردات على محاولات التصنيع الداخلي لبعض السلع الاستهلاكية وإحلالها محل الواردات، على أمل أن تؤدي محاولات التصنيع هذه إلى تعميق مسار التنمية، بحيث تتمكن هذه البلاد في فترة لاحقة من إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين استقلالها الوطني (رمسيس، 1984).

إن التنمية المستقلة جزء من النضال الوطني المستمر بعد الاستقلال السياسي من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي، بقصد إنهاء الاستغلال والتبعية وترسيخ بني الاستقلال والعدل الاجتماعي. ويشير إبراهيم سعدالدين عبدالله إلى أن التنمية المستقلة هي «مشروع تطرحه قوى وطنية عربية لتحقيق تنمية عربية مطردة تحقق تحرير الاقتصاد العربي من السيطرة الإمبريالية ومن التبعية، وتستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعوب العربية والتحسين المستمر في مستوى ونوعية الحياة العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار من الديمقراطية والمشاركة الشعبية» (عبدالله، 1992، 17). والتنمية المستقلة لها مواصفات قامت على أساسها، من أهمها: فكرة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على المعونات والقروض الخارجية، والتوجه الداخلي للتنمية بدلاً من الارتباط بالشركات المتعددة الجنسية، والوفاء بالاحتياجات الأساسية في مواجهة إثراء الأقلية على حساب الأكثرية. وظهرت فكرة التنمية البيئية بدلاً من الانبهار بأحدث التكنولوجيا، ثم اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة في مواجهة طغيان الحكام واستبدادهم (عبدالله، 1986). ويشير أحد الباحثين إلى أنه وفي ظل التحول نحو النظام

الرأسمالي، فإن التنمية العربية المستقلة تعتمد بالدرجة الأولى على التطور الرأسمالي المستقل، وذلك من خلال تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية، والعمل على إنتاج السلع الرأسمالية، والدخول بحزم في ميدان تطوير التكنولوجيا وابتكارها، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بخاصة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة. ويضرب الباحث مثلاً بتجربة الهند كدولة استطاعت أن تحقق التنمية، على الرغم من انضوائها تحت النظام الرأسمالي العالمي، من دون أن تُكبّل كثيراً بالديون الخارجية أو تدعن لسيطرة المؤسسات النقدية العالمية. بيد أن هناك ظروفاً استثنائية توفرت للتجربة الهندية، مثل سوق محلية ضخمة، وقبول الرأسمالية فيها بقدر مناسب من التخطيط إلى جانب خوف الغرب الرأسمالي من أن يؤدي الضغط المكثف عليها إلى انتهاج الطريق الذي سلكته الصين المجاورة، التي حققت في فترة مماثلة إنجازات تجاوزت بكل المقاييس كل ما تطمح إليه دولة مثل الهند، وبخاصة في ما يتصل بالقضاء على الأمية وتوفير الحاجات الأساسية للطبقات الكادحة (خلاف، 1994، 138).

وإذا كانت التنمية المستقلة أمراً ضرورياً تحتّمه مصلحة الأمة العربية وتقتضيه تنمية الجوانب الأخرى في الحياة العربية، فإنه من واجب العرب، شعوباً وقادة، الاهتمام بها والتخطيط لها على أسس علمية سليمة. ومن أولى خطوات التخطيط السليم تحديد المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها وتسترشد بها التنمية المستقلة. أما شروط تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي، فأولها فهم حقيقة أن التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة من ثقافية وعلمية وتقنية واجتماعية وروحية واقتصادية وسياسية، وما إلى ذلك. فمشكلات أي مجتمع مترابطة في جميع جوانبها، ولا يجوز إهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية.

ثم إن التنمية هي بناء للإنسان الذي يعتبر عصب التنمية ومركز اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءته وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام المستمر بمستواه الصحي والعلمي. كما أن التنمية عملية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية الفاعلة التي تشمل الأفراد والجماعات وكافة الفئات في المجتمع، لأن مشاركة المواطنين في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة، من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الجماهير بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية. ذلك أن التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران مترابطان، لحماية مكتسبات التنمية وتطوير الإمكانيات الاقتصادية وتعبئة الموارد البشرية والمادية.

ولا يوجد للتنمية نموذج واحد وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه، مستفيداً من تجارب الآخرين، ومن ثم فإن التنمية العربية المستقلة يجب أن تنبع وتنطلق من المجتمع العربي، وتعبّر عن إرادته الحرة، وتراعي معتقداته وقيمه وتقاليده المعتمدة، كما تراعي واقعه وظروفه الخاصة وتحترم ذاتيته وتعمل على صياغتها وترسيخها.

والمقصود بالتنمية العربية المستقلة ليس التنمية على الصعيد القطري، بل هي التنمية التي تقوم على الاعتماد على الذات عربياً لأن الجدوى تكمن في الاعتماد على الذات على مستوى الوطن العربي. وليس هناك دولة عربية واحدة تتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاءة والموارد المادية والقدرات الثقافية لتمكينها من الوصول إلى التنمية المستقلة.

### مفهوم الاعتماد على الذات من أجل المستقبل

بالرغم من ضخامة التحديات والمشكلات التي تواجه العرب وما قد تؤدي إليه من تشاؤم، فإن تلك التحديات والمشكلات تبقى علامة بارزة على أن سياسة التبعية للدول الغربية التي سار عليها العرب خلال العقود الأخيرة قد أوقعتهم في هاوية المآزق الأمنية والاقتصادية بصورة تهدد وجود الوطن العربي على الخريطة العالمية. والظروف القاسية التي تهز الكيانات العربية، لا بد أن تفرض على العرب جميعاً محاولة البحث عن سياسة بديلة تقوم على التوازن والاعتماد على الذات، والبعد عن الاعتماد على الدول الأجنبية، ولا سيما في ظل ظهور أقطاب اقتصادية فاعلة ذات وزن على الساحة الدولية، مثل المجموعة الأوروبية واليابان، والتي يمكن للدول العربية أن تتعامل معها بشكل أكثر فعالية وأكثر قدرة على الإقناع من خلال القدرة الذاتية.

إن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون الاستناد إلى مفهوم التخطيط بأوسع وأدق معانيه، من خلال وضع نموذج مستقبلي. وبمقدور كل شعب ينتمي إلى حضارة أصيلة أن يبحث عن أنماط إنمائية تتلاءم وطبيعة تراثه الحضاري وتقاليد الاجتماع، إلا أن علينا أن ندرك أن هنا مصالح متنوعة ومختلفة لكل دولة عربية، ولذلك لا بد من التنسيق بين هذه المصالح من أجل المواجهة المشتركة لهذه الدول، مع محاولة ربط المصلحة الخاصة بكل دولة بالمصلحة العامة للدول العربية. وهذا يفترض درجة عالية من التفهم والدراسة والمعلومات عن كل دولة عربية ومصالحها الذاتية وإمكاناتها ودرجة نموها الاقتصادي والاجتماعي وحاجاتها الأساسية.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية في ظل المعطيات الدولية السائدة، وما يمثله العالم اليوم من سوق متكاملة وارتباط وثيق بين الدول ببعضها، وبخاصة من أجل

تسويق منتجاتها والحصول على المواد الغذائية ورأس المال والتكنولوجيا، قد جعل من عملية الانفكاك عن العالم مسألة صعبة ومعقدة، وإن محاولة بناء استراتيجية للاعتماد على الذات، بمعنى الانغلاق أو العزلة، ربما تشكل نوعاً من المكابرة (حريق، 1989). ومن هنا فإن المقصود بالاعتماد على الذات هو محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي على أساس متكافئ للعمل بحيث تستطيع الدول العربية الاستفادة من الإمكانيات والخبرات الخارجية مع السعي الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الأساسية وخاصة الغذاء (سعد الدين وعبدالفضيل، 1978). ولا يقصد بالتنمية العربية المستقلة قطع العلاقات بالدول الأخرى أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، وإنما تعني استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة التطور المستقل بدلاً من الخضوع لها أو التأقلم معها، غير أن الاعتماد على الخارج في غيبة قاعدة ذاتية للانطلاق في التنمية يعود في غالب الأحيان إلى حالة تبعية مستمرة، تخضع فيها الدول التابعة لشروط الدول المتقدمة، مما يضر كثيراً بخطط التنمية في الدول التابعة على المدى البعيد (خلاف، 1994، 138). ويتم السعي إلى تحقيق التنمية المستقلة على مراحل، وفي خطوات تدريجية تساعد في الحصول على مزيد من الاستقلال وحرية الإرادة الوطنية، وتحويل علاقات الارتباط بالسوق العالمية من موقع التبعية إلى موقع المساواة وتبادل المصالح والتفاعل والتعاون المتبادل (عبدالله، 1992).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن أية دولة عربية لا تستطيع بمفردها أن تحقق تنمية مستقلة إلا من خلال البحث عن أسلوب للتعاون والتكامل مع غيرها من الدول العربية، بعيداً عن الخلافات السياسية، وبحيث تكون هذه العلاقات محكومة بالمصالح الاقتصادية ضمن ظروف وخصائص كل دولة، وبما يضمن مزايا متكافئة لجميع الوحدات الداخلة في إطار هذا التعاون. ويرى محمد عابد الجابري أن القطرية تبلورت وتركزت في الوطن العربي بفعل العامل الخارجي أساساً، متحدياً الأمانى القومية التي عاشت عليها الأمة العربية منذ فجر يقظتها الحديثة، ويؤكد الجابري أن هذا لا يعني أن المستقبل العربي أصبح خارج الإرادة العربية نهائياً، وبخاصة إذا ما انطلق العربي من فهم موضوعي لهذه المعطيات، وبشكل خاص الاعتراف بالقطرية التي حلت محل الوطنية والقومية، والتركيز على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي تقرب بين الدول العربية لإيجاد تضامن عربي جدي يقاوض الاعتراف بإسرائيل، واتساع السوق الاستهلاكية العربية بالاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الوطنية، وبحق العرب في تعديل مكانتهم داخل النظام العالمي (الجابري، 1992). ففي ظل المتغيرات الدولية والضغط التنافسية الجديدة في الاقتصاد العالمي، أخذت الدول العربية تبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادي الذي تعمل في إطاره. وقد تعرض



العالم العربي لمشاريع إقليمية متعددة، وفي ظل هذه المشاريع المطروحة احتدم الجدل في الدول العربية حول أفضل الترتيبات الإقليمية وبخاصة المفاضلة بين المشروع الشرق أوسطي والشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث يهدف كلا المشروعين إلى إيجاد فضاء اقتصادي جديد يضم عدداً من الدول العربية، ويؤدي إلى قيام منطقة التبادل التجاري في غضون عام 2010.

المشروع الشرق الأوسطي هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء ما أسماه شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق «الشرق الأوسط الجديد» الذي تقوم فيه إسرائيل بدور أساسي وقيادي، ويكون بمثابة الوسيط بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا، من ناحية وبلدان المشرق والخليج العربي من ناحية أخرى (عبدالفضيل، 1997). ولكل من المشروعين، الشرق أوسطي والمتوسطي، محاذيره وأخطاره على الدول العربية. وقد حذر جميل مطر من مخاطر الترتيبات الاقتصادية الجديدة، من حيث إن كلاً من هذه الترتيبات يقوم على تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابهة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي، جزء كبير في الإقليم الشرق أوسطي، وبعض من هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي (مطر، 1995).

ومن أجل مواجهة هذه الترتيبات والتقليل من مخاطرها لا بد من العمل على بناء التضامن العربي والارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي الجاد، والعمل على تعبئة الأمة العربية اجتماعياً وسياسياً لمواجهة التطورات الإقليمية والعالمية، فعالم اليوم يميل إلى إقامة نظام الكتل والتجمعات، وبدون تجمع العرب في كتلة قوية لا يمكن لهم أن يحققوا أية فائدة ترتجى من الدخول في مثل هذه الترتيبات أو أي تقدم آخر منشود على طريق التنمية المستقلة.

نختتم هذا البحث ببعض المقترحات التي قد تفيد في بناء استراتيجية عربية للتنمية المستقلة، أولها تنمية الطاقات البشرية في الوطن العربي باتباع نظام تعليمي يهدف إلى تدريب البشر وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفاعلية وكفاءة في الإبداع والإنتاج. بشكل عام فإن التركيبة المستقبلية للسكان في الوطن العربي يفترض أن تجعل من التعليم مدخلاً أساسياً لتحويل الكم العربي إلى تفوق نوعي يمكن عن طريقه رفع نسبة المشاركة في قوة العمل وزيادة معدلات الإنتاج. ويرتبط بناء البشر في الوطن العربي بضرورة تحقيق مستوى صحي رفيع متكامل يقوم على الوقاية أكثر من العلاج، ويهدف إلى توفير الحاجات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وعلاج، ويحتاج تحقيق التنمية المستقلة جهوداً كبيرة على مستوى الوطن العربي لتكوين ثروة بشرية وإعدادها على كافة المستويات.

ثاني هذه المقترحات، بناء القاعدة التكنولوجية والعلمية والعمل على تطويرها بما يتلاءم والوفاء باحتياجات المجتمع وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة معرفية واسعة والربط العملي بين المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية ومراكز الإنتاج، إذ إنه طالما تمارس الدول الغربية هيمنتها على مقدرات النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، فإن التحرر من التبعية والاعتماد على الذات يستدعي التحرر من هيمنة الغرب على التكنولوجيا المستخدمة في البلدان العربية، وبناء القاعدة الثقافية التي تتطلب تخصيص الموارد المالية الكافية ودعم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا والعناية بالتربية والإعداد اللازم لتكوين جيل قادر على مواكبة التطورات والتفاعل معها. وهذا الأمر يتطلب (كاقترح ثالث)، تطوير القدرة الإنتاجية للدول العربية لكي تتمكن من إنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للناس وتقليل حدة الاعتماد على الخارج، ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالزراعة وتطوير الريف في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتخلي عن فكرة تطوير المدينة على حساب الريف، واتباع سياسات جديدة تهدف إلى تغيير أساليب الحياة والابتعاد عن نمط الاستهلاك المقلد للغرب. ويُعنى مفهوم الإنتاجية بمدى الفاعلية والقدرة على استثمار الثروات والموارد ومدى الكفاءة في مستويات الأداء، وهذا المفهوم أمر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستقلة لأنه يقوم على أساس خلق الشخصية المنتجة القادرة على الإنتاج بأوسع معانيه المادية والمعنوية، ولذلك تبرز ضرورة إرساء قواعد العمل العربي المشترك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والقدرة على تحقيق وحدة السوق العربية أو تكوين كتلة اقتصادية عربية قادرة على إيجاد قواعد تكامل تبادلي متكافئ في إطار السوق الدولية. إن المحافظة على بقاء الأمة العربية مرتبط بالتعاون في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والتكامل وإنشاء الأسواق المشتركة، على أن يشمل التعاون كل أرجاء الوطن العربي، بحيث تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تعبئة واستنفار كافة الجهود والطاقات البشرية والمادية في إطارها.

الخلاصة أننا أمام موضوع يشمل مستويات متعددة ومتشابكة قطرية وقومية ودولية. فعلى المستوى القطري نلاحظ مدى الحاجة إلى العمل على ترسيخ المناخ الديموقراطي الذي يوفر البنية السليمة لصنع القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف المنشودة على المستويين القطري والقومي. وعلى المستوى القومي نلاحظ مدى أهمية العمل على تهيئة الظروف الملائمة نفسياً واجتماعياً وسياسياً من أجل التمسك والالتزام بمبادئ العمل العربي المشترك، ووضعها موضع التنفيذ، لأن مفهوم التنمية المستقلة لا يمكن أن يكون قطرياً، بل لا يمكن أن يقوم إلا في إطار عربي شامل. وعلى المستوى الدولي لا يمكن الانفكاك من التعامل مع العالم، إنما يجب أن يكون هذا التعامل في إطار يمتاز

بالتكافؤ والتوازن وعدم الاستغلال. فهل لدى الدول العربية العزم على تكوين كتل قادر على تحقيق التكامل الذاتي والبروز باعتبارها كتلة مستقلة في إطار العلاقات الدولية وباعتبارها طرفاً فعالاً وإيجابياً في إطار السوق العالمية؟ إن الواقع يشير إلى أن مظاهر التعامل بين الدول العربية في اتجاه إيجاد كتل مستقل لا يزال يواجه أزمة عميقة، وأنه ليس من السهل الرهان على الخروج من هذه الأزمة في ظل الظروف الراهنة، ولكن تبقى المناقشة والاقتراحات التي تقدمت بها هذه الدراسة تمثل الأمل نحو المستقبل.

### المصادر

- إبراهيم سعد الدين (1992). «التنمية المستقلة والمتغيرات الدولية المعاصرة»، المستقبل العربي، العدد (157) آذار: 27-17.
- إبراهيم سعد الدين، ومحمود عبدالفضيل (1978). الاعتماد الجماعي على النفس والسبيل للتنمية الاقليمية المستقلة. بغداد.
- إسماعيل صبري عبدالله (1982). التنمية الاقتصادية العربية وإطارها الدولي ومنحائها القومي. في دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
- إسماعيل صبري عبدالله (1986). «التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل». المستقبل العربي، العدد (9) آب.
- أمين اسكندر (1985). «التبعية البنوية، محاولة لفهم حركة التطور الاجتماعي - الاقتصادي للبنيات العربية المعاصرة». المنار، العدد (3)، آذار.
- أنطوان زحلان (1981). البعد التكنولوجي للوحدة الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أنور عبدالملك (1978). «تنمية أم نهضة حضارية». المستقبل العربي، العدد (131)، أيلول.
- إيليا حريق (1989). «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، المستقبل العربي، العدد (121)، آذار، 4 - 28.
- الملف الإحصائي (1989). المستقبل العربي، العدد (123) أيار.
- جاك لوب (1986). العالم الثالث وتحديات البقاء، (ترجمة أحمد فؤاد بليغ) سلسلة عالم المعرفة العدد (1104)، الكويت.
- جامعة الدول العربية (1985). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تونس.
- جلال أحمد أمين (1976). «تنمية أم تبعية اقتصادية ثقافية»، مصر المعاصرة، العدد (366).

جميل مطر (1995). وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط. الحياة، 1995/12/10.

حامد ربيع (1984). «سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي»، شؤون عربية، العدد (39) أيلول.

خلاف خلف خلاف (1994). آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة: دروس مستفادة، شؤون عربية، العدد (178)، حزيران: 140-132.

سعد الدين إبراهيم (1985). ملاحظات على التنمية الاجتماعية في الوطن العربي: ورقة عمل قدمت في مؤتمر التنمية الاجتماعية في العالم العربي، عمان 16 - 19 كانون الأول، الجامعة الأردنية.

شنودة سمعان شنودة (1985). «الفجوة الغذائية في البلاد العربية»، المنار، العدد (11) نوفمبر. عبد الخالق عبدالله (1987). «التبعية: المصطلح والفرضيات والنظريات». شؤون اجتماعية، العدد (13).

عبدالرزاق فارس الفارس (1993). «السلاح والخبر: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي 1970 - 1990»، المستقبل العربي العدد (171): 4-24.

عبدالقادر محمد بودقة (1981). «أهمية نظم المعلومات الاقتصادية في تنسيق السياسات التخطيطية لقطار الخليج العربي»، المجلد الثاني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

علي الدين هلال (1982). في مفهوم التنمية، السياسة الدولية، العدد (18)، إبريل. علي خليفة الكواري (1983). «نحو فهم أفضل للتنمية بإعتبارها عملية حضارية». المستقبل العربي، العدد 49، آذار: 4-27.

فؤاد مرسى (1985). الاقتصاد العربي في قبضة النفط. المنار، العدد (3)، مارس. فلاح سعيد جبر (1979). مشاكل نقل التكنولوجيا: نظرة إلى واقع الوطن العربي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مارلين نصر (1985). «المرأة والعمل في الشرق العربي: الحجم الإجمالي والنسبي لقوة العمل الثابتة». مجلة الوحدة، العدد (9) يونيو.

مجد الدين خيرى (1994). «المتغير السياسي والتنمية العربية: نحو اطار نظري». شؤون عربية، العدد (79) أيلول: 54-76.

محمد عابد الجابري (1992). «آفاق المستقبل العربي». المستقبل العربي، العدد (156)، شباط: 4 - 14.

محمد عبدالشفيع عيسى (1996). «النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية». السياسة الدولية، العدد (124) أبريل.

محمد علي محمد (1983). أصول علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد لبيب شقير (1981). مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها، في التخطيط للتنمية العربية: آفاقه وحدوده. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محمد السيد سعيد (1986). «الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية». الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، (107).

محمود عبدالفضيل (1997). «الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي». المستقبل العربي، العدد (220)، حزيران: 97-87.

مركز دراسات الوحدة العربية (1985). ندوة السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية. بيروت، خصوصاً جورج قرقم في مقدمة الندوة، (11).

مصطفى العبدالله (1991). «الأمن الغذائي في الوطن العربي». شؤون عربية، العدد (66).

نادر فرجاني (1984). عن غياب التنمية عن الوطن العربي في التنمية العربية. الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نادية رمسيس (1984). «النظرية الغربية والتنمية العربية. المستقبل العربي»، العدد (64)، حزيران: 50-30.

نزيرة الأفندي (1993). «تلخيص التقرير الاقتصادي العربي الموحد». الاهرام الاقتصادي، 23 آذار.

يوسف صايغ (1984). التنمية العربية والمثلث الحرج، في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Andrew, W. (1985). Introduction to the Sociology of Development. London: Maclan Publishers LTD.

Hardgrave, B. (1981). Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America

Casporaso, J. (1981). Dependence, Dependency in Global System: A structural and Behavioral Analysis, International Organization. Winter, 32 (1).

Chilcote, R. (1984). Theories of Development and Under-development. Boulder Colorado: West View Press.

Rosenaw, J. (1980). The study of Global Interdependence, London.

- Santos, D. (1970). The Structure of Dependence, American Economic Review (60).
- Webster, A. (1984). Introduction to the Sociology of Development, London: Macmillan Education..
- Frank, A. (1979). "The Development of Under-development". pp 103-113, In C.K. Wilber (Ed), The Political Economy of Development and under-development, New York: Random House.
-

(1) جدول  
تطور الفجوة الغذائية العربية  
(1980, 1985, 1992, 1993)

الفجوة الغذائية عام 1993			الفجوة الغذائية عام 1992			الفجوة الغذائية عام 1985			الفجوة الغذائية عام 1980			
%	قيمة	كمية	%	قيمة	كمية	%	قيمة	كمية	%	قيمة	كمية	
الاكتفاء	(مليون دينار)	(الف طن)	الاكتفاء	(مليون دينار)	(الف طن)	الاكتفاء	(مليون دينار)	(الف طن)	الاكتفاء	(مليون دينار)	(الف طن)	
58	4,748	30,109	51	5,552	30,605	58	12,897	34,046	58	10,164	18,764	الاجمالي
56	2,249	14,270	52	2,383	13,747	50	2,575	15,574	50	2,201	9,999	مجموعة الحبوب
57	4,58	4,444	49	879	6,418	70	1,050	7,455	73	500	2,164	(القمح)
96	75	191	101	22-	6-	95	84	395	40	69	214	(الشعير)
74	226	401	80	183	344	93	170	323	92	63	91	بجاطس
97	361	810	98	308	433	100	669	1,420	100	32-	10-	البقوليات
99	89	235	101	86-	100-	102	355	385	102	163-	271-	الخضروات
37	1,115	3,529	31	1,569	4,458	30	700	2,569	26	1,830	3,531	الفاكهة
31	1,305	2,743	29	1,228	2,239	42	1,346	1,370	37	1,183	1,379	سكر مكرر
83	1,250	861	84	1,138	733	74	1,453	1,024	69	1,359	880	زيتون وشحوم
114	506-	235-	107	419-	126-	103	320-	64-	100	96-	5-	اللحوم
95	98	47	85	137	55	78	187	132	76	208	139	أسماك
59	2,183	8,928	59	1,969	8,510	92	1,834	1,324	65	1,187	4,389	بيض
												البان

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة سبتمبر 1995.

الكمية: بالآلاف طن  
القيمة: مليون دولار

(2) جدول  
واردات الدول العربية من السلع الغذائية  
(1980, 1985, 1988, 1993)

	1993		1992		1991		1990		1989		1988		1985		1980		
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
الاجمالي	17,916		17,689		16,471		16,097		16,936		16,702		15,312		13,522		
الحبوب	2,791	19,481	6,037	34,598	5,136	32,342	5,977	34,786	6,841	37,844	6,258	35,679	5,965	31,956	4,637	18,643	
القمح	1,311	4,355	2,99	20,558	3,597	20,651	3,533	21,042	3,691	24,109	3,718	21,871	3,757	21,136	2,541	12,467	
السكر الخام	208	779	244	845	257	760	183	217	178	560	163	505	147	677	134	487	
الدرنيات	227	485	323	672	280	518	245	431	243	445	225	466	170	334	144	302	
البقوليات	1,069	2,759	01,28	3,118	1,207	2,669	702	01,47	758	1,599	580	1,415	486	1,137	236	688	
الخضار	919	1,972	905	1,907	871	1,768	648	1,315	652	01,45	732	01,47	677	1,336	535	1,121	
الفواكه	1,36	2,57	1,495	2,595	1,242	2,218	1,366	2,3	1,349	2,172	1,348	2,142	1,489	1,948	867	1,018	
زيوت نباتية	898	13,657	780	13,595	754	12,314	748	11,492	891	13,381	872	15,008	768	12,859	691	10,148	
الاغنام والماعز	1,378	1,040	1,165	823	1,155	820	1,232	800	1,223	788	1,488	848	1,294	1,015	989	666	
اللحوم	2,199	1,157	1,951	935	1,874	983	2,013	8,644	2,032	9,305	2,049	10,445	1,794	11,244	1,572	8,037	
الالبان	94	64	101	66	105	55	100	51	174	95	220	106	213	156	204	136	
البيض	2,218	601	2,046	623	2,084	659	991	491	1,295	525	1,489	554	1,602	517	1,771	461	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.



مليون دولار

جدول (3)  
الصادرات والواردات العربية البينية ومعدلات التغير السنوي (1989 - 1994)

الواردات العربية البينية								الصادرات العربية البينية								
معدل التغير	معدل التغير	1994	1993	1992	1991	1990	1989	معدل التغير	معدل التغير	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
عام 1994	عام 1993							عام 1994	عام 1993							
2.2	5.9	10,148	9,928	10,549	8,825	8,781	8,071	-5.1	-0.6	12.75	123,432	13,517	13,36	13,902	12,142	
4.0	5.9	749	720	680	497	661	581	17.1	25.9	482	412	327	253	390	420	
1.1	2.2	1,483	1,467	001.5	1,389	947	755	-11.9	-7.2	1,825	2,071	02.23	2,255	1,321	1,259	
14.3	0.3	335	293	292	277	215	200	-6.8	39.7	411	441	316	284	378	378	
38.7	-30.7	351	253	365	283	402	235	0.3	-2.9	381	380	391	386	363	294	
4.5	-7.9	233	223	242	195	185	189	3.5	-6.5	209	202	216	210	284	174	
4.9	7.7	1,427	1.5	1,393	1,184	1,126	1,077	10.2	6.0	3,361	3,742	3,979	4,598	4,698	3,059	
32.1	21.4	197	290	369	291	357	166	12.7	9.7	150	172	157	63	107	113	
8.1	19.4	215	234	196	139	148	119	0.7	1.2	761	756	765	786	786	502	
8.5	20.2	11	121	10	10	25	48	3.6	7.2	81	84	78	51	59	67	
662.5	92.9	61	8	113	150	924	1,228	11.8	19.1	369	330	408	252	721	956	
2.6	2.6	5.0	01.15	1,121	-01.18	937	730	-6.32	1.6	3.3	2,509	50520	2,469	2,469	2,762	
10.9	17.6	254	229	278	226	202	148	3.0	5.7	271	263	279	229	253	230	
1.6	12.0	802	789	896	422	495	818	4.7	24.3	310	296	238	117	395	780	
2.6	5.1	553	539	568	477	437	290	5.7	13.1	333	353	312	286	250	255	
10.9	17.8	572	516	628	432	298	181	-3.8	8.4	423	440	406	390	409	109	
4.0	8.3	262	273	252	266	191	150	1.2	2.4	537	531	544	435	266	244	
16.1	24.4	867	747	988	879	1,041	705	28.8	2.9	235	330	340	467	388	264	
5.9	13.3	48	51	45	42	26	18	14.3	23.5	2	2	2	2	2	0	
12.8	19.7	578	663	554	630	372	432	27.3	28.3	98	77	60	47	71	92	
مجموع الدول العربية																
الأردن																
الإمارات																
البحرين																
تونس																
الجزائر																
السعودية																
السودان																
سورية																
الصومال																
الصومال																
عُمان																
قطر																
الكويت																
لبنان																
ليبيا																
مصر																
المغرب																
موريتانيا																
اليمن																

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة: سبتمبر 1995.

## جدول (4)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية بأسعار الدولار الثابتة لعام 1985 وأسعار صرف 1985

(مليون دولار)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990
البلدان العربية النفطية					
السعودية	462	4122	17875	20083	15926
الكويت	125	623	937	1537	1435
الإمارات العربية المتحدة	18	34	1232	2053	1594
عمان	41	761	959	2351	1640
البحرين	11	16	1610	156	210
قطر	-	-	-	-	-
العراق	432	1418	2987	12070	12523
بلدان المواجهة العربية					
مصر	605	2049	1658	2648	4572
سوريا	161	705	3343	2739	5453
الأردن	91	135	332	539	689
لبنان	94	212	102	93	106
بلدان المغرب العربي					
الجزائر	87	183	481	853	1499
ليبيا	199	98	3449	3573	1708
المغرب	41	154	404	592	846
تونس	13	33	87	394	386
بلدان عربية أخرى					
اليمن	9	39	245	324	567
اليمن الديمقراطي	22	45	120	181	223
السودان	8	10	32	112	522
موريتانيا	3	9	62	48	35
الصومال	26	32	64	29	20
مجموع البلدان العربية	2448	11278	34530	503735	49955

المصدر: عبدالرزاق فارس الفارس، 1993، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (1970 - 1990). المستقبل العربي، العدد (171)، بالاعتماد على:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Yearbook of World Armaments and Disarmament (Oxford: Oxford University Press, various issues).